

مجلة أنثروبولوجية (الأوبان) المجلد 19 (العدد 01) 2023/01/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

دور فقهاء المذهب الحنفي في ظهوره وتمكنه ثم انحصاره بالمغرب الإسلامي (184هـ -
361هـ/800 - 972م).

**Title in English: The role of the Hanafi jurists in its emergence and
empowerment and then confinement to the Islamic Maghreb (184 AH -
361 AH / 800 - 972 AD**

كباس يمينة¹*

¹المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة - الجزائر

aminakabas1990@gmail.com

مغزاوي مصطفى²

²جامعة حسينية بن بوعلي - شلف - الجزائر

marzaoui@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/02/26

تاريخ الاستلام: 2022/01/01

ملخص:

يعتبر المذهب الحنفي من أسبق المذاهب السنية الأربعة انتشاراً وتوطداً ببلاد المغرب، حيث برزت نجبة من فقهاءه خلال الفترة الممتدة من (184 - 361هـ) ببلاد المغرب الإسلامي، تُؤثّر وتتأثّر بجركية الحياة العلمية والمذهبية به، منذ دخوله المنطقة، ثم تمكنه وانتشاره الواسع خلال فترة الحكم الأغلبي لإفريقية بالمغرب الأدنى، وصولاً إلى تضاؤل تواجده وانحصاره في زمن الدولة الفاطمية وما بعدها، وما نجم عنه من صراع مذهبي سياسي هام كان لفقهاء الحنفية مشاركة فيه إلى جانب أهل السنة، ولعل إبراز ذلك التسلسل المرحلي لتواجد المذهب الحنفي بالمغرب الإسلامي، وجهود فقهاءه في الحفاظ عليه رغم ما عرفته المنطقة من ظروف سياسية ومذهبية متذبذبة هو الهدف من دراستنا هذه.

الكلمات الدالة: المذهب الحنفي، المغرب الإسلامي، دولة الأغالبة، الفقهاء، أهل السنة.

* المؤلف المرسل: كباس يمينة، الايميل: aminakabas1990@gmail.com

Abstract:

The Hanafi sect is considered one of the four Sunni schools of thought that spread and consolidated in the Maghreb, where a group of jurists emerged during the period from (184-361 AH) in the Islamic Maghreb, influencing and being influenced by the movement of scientific and sectarian life with it, since its entry into the region, and then its wide spread during the rule Al-Aghlabi of Ifriqiya in the lower Maghreb, until its presence diminished and was confined to the time of the Fatimid state and beyond, which resulted in an important sectarian and political conflict in which the Hanafi jurists participated in it on the side of the Sunnis. The Hanafi school of thought in the Islamic Maghreb, and the efforts of its jurists to preserve it, despite the volatile political and sectarian conditions in the region, is the goal of our study.

Keywords : The Hanafi school of thought, the Islamic Maghreb, the state of the Aghlabids, the jurists, Sunnis.

مقدمة:

يكاد يكون محل اتفاق بين معظم المؤرخين القدامى ومن جاراتهم من الباحثين المحدثين، ممن تناول انتشار المذاهب الفقهية في إفريقية والمغرب الإسلامي عموماً، على أن المذهب الحنفي كان أسبق في الظهور من المذهب المالكي، وكما أجمع أولئك المؤرخون على أسبقية المذهب الحنفي في إفريقية، أجمعوا على أن السبب في ذلك هو تمذهب الخلافة العباسية به، وبما أن إفريقية كانت إحدى أهم أقاليم الخلافة الغربية، خاصة بعد قيام دولة الأغالبة التي كانت تابعة لها سياسياً ومذهباً، فإنه توطد أكثر ومنها انتشر إلى باقي بقاع المغرب الإسلامي - تجدر الإشارة هنا إلى أن المذهب الحنفي قد دخل بلاد المغرب الإسلامي قبل قيام دولة الأغالبة - ، لكننا فيما سيلي سنأتي على ذكر المراحل الهامة التي مر بها المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي من زمن الدولة الأغلبية إلى انتقال الدولة الفاطمية إلى مصر، وسنقتصر فيما يلي على ذكرنا لأهم فقهاء المذهب الحنفي وأبرز الشخصيات الفقهية السنية الحنفية الفاعلة التي أدخلت هذا المذهب لبلاد المغرب الإسلامي، ثم التي وطدت له، دون أن نفضّل في المذاهب الفقهية السنية التي كانت بالمغرب الإسلامي قبل ذلك، نقصد هنا المذهبين الأوزاعي والثوري، فإذا افترضنا أن مذهب الثوري قد مهّد الطريق للحنفية كي تنتصر

بإفريقية، بسبب ارتباط المذهبين، فكل منهما ينتسب إلى مدرسة الكوفة، فالافتراض نفسه يصح بالنسبة إلى المذهبين الأوزاعي والمالكي، وربما يؤيد ذلك ما وقع بالأندلس، إذ مهَّد الأول للثاني ثم أزاح هذا الأخير المذهب الأوزاعي في أواخر القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، (نجم الدين الهنتاتي. 2004، ص 19، 20)، لأنه بداية من تمكين المذهب الحنفي وانتشاره في عهد الأغالبة، أصبح وجود المذاهب السنية السابقة رمزياً ونادراً- إن لم نقل منعزلاً- إذ سرعان ما اختفت هذه المذاهب لفسح المجال لمذهبين سنيين أكثر صلابة هما المذهب الحنفي والمذهب المالكي (بصفة خاصة)، لكننا سنجهتد فيما يلي لذكر أهم مراحل تطور المذهب الحنفي بالمغرب الإسلامي، عن طريق رجالاته وذلك مما ورد من إشارات عابرة في المؤلفات التاريخية، مع نوع من التفصيل في ذكر غيرهم من فقهاء المالكية، وذلك وفق منهج جمع بين السرد والتحليل، وعليه نطرح التساؤل التالي: ما هي مراحل تطور المذهب الحنفي بالمغرب الإسلامي، ومن هم أهم رجالاته ثم ما كان دورهم في تفعيل الحركة العلمية و المذهبية بمنطقة المغرب الإسلامي؟

أولاً: دخول المذهب الحنفي للمغرب الإسلامي:

المذهب الحنفي هو أقدم المذاهب السنية الأربعة، وصاحبه الإمام أبو حنيفة النعمان الكوفي، وكان منشأ هذا المذهب بالكوفة موطن الإمام، ثم انتشر في سائر بلاد العراق، يقال لأصحابه أهل الرأي، لأن الحديث كان قليلاً بالعراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه، ولإمامهم مقام في الفقه لا يلحق، شهد له بذلك أهل جلدته، وفي مقدمتهم الإمامين مالك والشافعي. (أحمد تيمور باشا. 1990، ص 50)

ولعل الباحث منّا يتساءل عن وجه الاختلاف بين المذاهب السنية، رغم كونها جميعاً تصب في مضمار واحد لا تحيد عنه، هو تتبع أثر الرسول صلى الله عليه وسلم، وإتباع سنته، وعدا اختلاف وجهات النظر بين الأئمة الأربعة خاصة وكذا اختلاف مناطق بعثهم لمذاهبهم، كان اختلافهم في أصول الفقه وتقديم أو تأخير مصدر من مصادر التشريع على الآخر بعد الأخذ بكتاب الله وسنته، فنجد الإمام أبو حنيفة مثلاً يبني مذهبه على الأصول التالية على الترتيب: كتاب الله (القرآن الكريم)، سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، أقوال أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، القياس، الاستحسان، الإجماع، العرف. (محمد أبو زهرة. د س، ص 262، 404)

ويذكر أصحاب طبقات الحنفية أن هذا المذهب شاع في بلاد بعيدة ومدن عديدة، ولعل من أسباب انتشاره هو إيثار الخلافة العباسية للفقهاء الأحناف بالقضاء وفي مقدمتهم القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وذلك بعد (سنة 170هـ)، ثم أصبحت تولية القضاة بيده، فلم يكن يولي بلاد العراق وخراسان والشام ومصر- إلى أقصى عمل إفريقية- إلا من أشار به، وكان لا يُؤلِّ إلا أصحابه والمنتسبين إلى مذهبه، فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاويهم، وفشا المذهب في هذه البلاد فُشواً عظيماً، كما فشا المالكي بالأندلس، بسبب تمكن يحيى بن يحيى بن كثير عند الحكم المنتصر، حتى قال ابن حزم: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، الحنفي بالمشرق والمالكي بالأندلس". (أحمد تيمور باشا. 1990، ص 51)

أما في إفريقية وصقلية فكان الغالب عليهما السنن والآثار، إلى أن قديم عبد الله بن فروخ أبو محمد الفارسي بمذهب أبي حنيفة" (أبو زيد الدباغ. 1968م، ج 1، ص 288، 313)، عن طريق الكثير من المسائل الفقهية الحنفية النظر، ولم يكن عبد الله بن فروخ وحده من قابل إمام المذهب الحنفي، بل قام بذلك مواطنه عبد الله بن المغيرة، الذي تلقى الكثير من العلوم على يد الإمام أبي حنيفة، ثم عاد بها إلى بلاده، ثم تتابع انتشار المذهب في العهد الأغلي، حتى إذا قامت الدولة الفاطمية تضاءل عدد أتباعه، إلى أن انقطع وجوده تقريباً قبيل رحيل الفاطميين إلى مصر (يوسف بن أحمد حوالة، ج: 01، 2000م، ص 311، 312)، وكذلك فعل عبد الله بن غانم (ت 190هـ/805م) الذي زار العراق ولقي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، (أبو بكر المالكي، ج: 01، 1994م، ص 215)، فقد ذكر الرقيق القيرواني أن ابن غانم كان يكتب إلى أبي يوسف ليحبيه على مسائل تم قضايا الناس، لما تولى القضاء لبني الأغلب (الرقيق القيرواني، 1994م، ص 229، 230)، وهذا يدل على أنه كان يفتي على المذهب الحنفي في بعض الأحيان رغم أنه مالكي - كونه مالكي رأي يرححه بعض الباحثين - (صاحي بوعلام، 2008/2009م، ص 66)، وقد سمع هذين الفقيهين - عبد الله بن فروخ وعبد الله بن غانم - من الإمام مالك ومن أئمة المذهب الحنفي، وبسبب ذلك أصبح من الصعب تصنيفهما ضمن الحنفية أو المالكية.

ثانيا: انتشار المذهب الحنفي وتمكينه بالمغرب الإسلامي:

يُجمع المؤرخون على أن إدخال المذهب الحنفي إلى إفريقيا تم على أيدي العالمين السابقين الذكر، لكن انتشاره وتمركزه بها تم على أيدي أسد بن الفرات بن سنان (أبو زيد الدبّاغ، 1968م، ج 2، ص 5، 26) وغلب لما وُلِّي قضاءها سنة (203هـ/818م)، وقد ساعده في ذلك الأغلبية الذين قدّموا المذهب الحنفي منذ سنة (201هـ/816م) مقلدين في ذلك العباسيين (نجم الدين الهنتاتي، 2004، ص 19)، وبقي المذهب الحنفي غالبا على إفريقيا حتى حمل المعز بن باديس أهلها على مذهب مالك، وهو الغالب إلى اليوم على أهلها إلا قليلا منهم يقلّدون المذهب الحنفي (أحمد تيمور باشا، 1990، ص 53)، لعل هذا الطرح من أحمد تيمور باشا كان له ما يناقضة من إشارات عند محمود إسماعيل في كتابه عن دولة الأغلبية وسياستها الخارجية، إذ يذكر بعض الإشارات تضيي إلى أن دولة الأغلبية في آخر عهودها قد تحول دعمها المذهبي نحو المذهب المالكي، وربما كان ذلك بعد سقوط الخلافة العباسية، أو ربما بسبب ما رأته من غلبة وشبه انحياز جماعي للرعية نحو هذا المذهب على حساب المذهب الحنفي، إضافة لما كان لفقهاء المالكية من مكانة عالية وهامة في الدولة الأغلبية، حيث يلجأ لهم الأمراء الأغلبية لحل النزاعات مع بعض الثوار ضدهم، كما حدث مع الأمير إبراهيم بن أحمد سنة 275هـ خلال ثورة الدراهم التي لم تهدأ إلا بتدخل الفقهاء وعلى رأسهم الفقيه أحمد بن معتب لتهدئة الرعية (محمود إسماعيل، ط: 03، 2000م، ص: 187)، وفي حديثه عن سوء أحوال الدولة في عهد هذا الأمير يقول إسماعيل محمود "وتفاقم الأمر بإغضاب إبراهيم الثاني لطبقة فقهاء المالكية، فنجم عن ذلك إحجامهم عن التعاون معه في سياسة الرعية، ورفضوا تولي مناصب القضاء، وجاهروا بالعداء ونددوا بجوره وتعسفه، ودافع الفقهاء عن الرعية، وارتبطوا في أذهان الناس بالزعامة القومية...، لهذا تحول الأمير الأغلب عن فقهاء المالكية الكبار، وشرع في الاعتماد على أناس من طبقات أدنى" (محمود إسماعيل، ط: 03، 2000م، ص: 189)، هذه الإشارات وغيرها تؤكد غلبة المذهب المالكي على الحنفي في آخر عهود الدولة الأغلبية وربما قُدم ليكون مذهب الدولة الرسمي بدل المذهب الحنفي.

ومواصلة للحديث عن مرحلة تمكين وانتشار المذهب الحنفي، ووجب الذكر أن أسد بن الفرات في بدايته كان مالكيًا، ثم انتابته حيرة في التخيير المذهبي، وانتهى بتقديم المذهب الحنفي، إثر خلافه مع شيخه ابن القاسم وتلميذه سحنون بن سعيد (أبو زيد الدبّاغ، 1968م، ج 2، ص 77، 88) حول مسألة

الأسدية، وهو الذي ساهم في تدوين المذهب الحنفي بالمغرب بعد أن كان بن فروخ أدخل إليه نحو عشرة آلاف مسألة غير مدونة رواها عن أبي حنيفة، وعلى يديه تخرج الرعيل الأول من علماء الحنفية بالمغرب، وقد نقل المالكي في هذا الصدد أن أسد "سمع عليه كل معروف بصحته مثل معمر بن منصور، ومحمد بن وهب ومحمد بن قادم، و قاسم بن أبي منهال وسليمان بن عمران، وسائر من يقول بقول الكوفيين (نجم الدين الهنتاتي. 2004، ص19)، ومن تمذهبوا أيضا بالمذهب الحنفي نذكر: أبو العباس بن زرز (ت 291هـ/903م)، الذي كان عالما بمذاهب الكوفة (أبو بكر المالكي، ج: 1994، 01، ص514)، وأبو العباس بن عبدون القاضي، وأبو عقال بن جرجر، وعبد الله بن هارون الكوفي، وإبراهيم بن محمد الضبي المعروف بابن البرذون (الخشني، 1993م، ص180)

ومن هنا تنطلق مرحلة تغليب المذهب الحنفي بل وسيطرته بإفريقية، ربما على امتداد النصف الأول من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وتؤيد ذلك عدة مؤشرات، فقد تبين لنا أن تلاميذ أسد كانوا من أصناف اجتماعية متنوعة بما في ذلك الحرفيين والريفيين، وهذا يعني أن المدرسة الحنفية - آنذاك - لم تكن مقتصرة على الخاصة، كما تبين لنا أنه وجد أحناف معوزين مثل معمر بن منصور، الذي كان يشكو الفاقة لسحنون، ولعبد الله بن طالب العالمين المالكيين، من جهة أخرى اعترف القاضي عياض: "بأن أكثر الفقهاء بإفريقية حوالي سنة (233هـ/848م) كانوا من الأحناف" (القاضي عياض، دس، ج: 01، ص25، 26)، مما يفسر جزئيا ظهور عائلات حنفية عريقة من أشهرها عائلة بني وهب" (نجم الدين الهنتاتي، 2004، ص 21)

يمكن القول أن المذهب الحنفي المبادر بالسيطرة في المغرب الإسلامي، على أن الأحناف ساهموا كثيرا خلال النصف الأول من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي في ازدهار الحياة الفكرية بإفريقية، إذ يبدو أنهم كانوا آنذاك أكثر تأليفاً من المالكية، كما تميزوا بتفتحهم على علوم متنوعة، فعرفت إفريقية في أيامهم نوعا من الحرية الفكرية، تجسدت في تمكن أتباع المذاهب والفرق الدينية المخالفة من التحليق بجامع عقبة، إلا أن سحنون زعيم المذهب المالكي بالمغرب، كان له موقف معين من ذلك النوع من الحرية، جسده إثر توليه منصب القضاء سنة (234هـ/849م) " (نجم الدين الهنتاتي، 2004، ص 22)

ويذكر ابن فرحون : "أن المذهب الحنفي ظهر ظهورا كثيرا بإفريقية إلى قريب من أربع مائة عام، فانقطع منها ودخل منه شيء ما وراءها من المغرب قديما بالأندلس وبمدينة فاس (ابن فرحون. 1996، ص

47)، في حين يضيف أحمد تيمور باشا في كتابه "المذاهب الفقهية الأربعة" قولاً للمقدسي في أحسن التقاسيم مفاده: "أن أهل إفريقية حنفيون" ويضيف كيفية انتشاره على يد أسد بن الفرات، كما يذكر سبب عدم انتشاره بالأندلس قائلاً: "قالوا: لم يكن بالأندلس أقل منه هنا، ولكن تناظر الفريقان يوماً بين يدي السلطان، فقال لهما: من أين كان أبو حنيفة؟، قالوا: من الكوفة فقال: وما لك؟ قالوا: "من المدينة"، قال: "عالم دار الهجرة يكفيننا"، وأمر بإخراج أصحاب أبو حنيفة، وقال: لا أحب أن يكون في عملي مذهبان، وسمعت هذه الحكاية من عدة مشايخ بالأندلس" (أحمد تيمور باشا، 1990، ص 54)

ثالثاً: أهم عوامل انتشار المذهب الحنفي بإفريقية خاصة والمغرب الإسلامي عامة:

أما عن عوامل انتشار المذهب الحنفي في إفريقية خلال القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي إلى أوائل القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي فيمكن ذكر أهمها كالآتي:

1 تبني الدولة العباسية رسمياً لهذا المذهب:

ما أدى إلى انتشاره في المناطق التي شملها نفوذها المباشر وغير المباشر، بما في ذلك إفريقية، وذلك عن طريق رجال الدولة، وقادة الجند، ولا سيما منهم الأمراء الأغالبة، الذين ولّوا الفقهاء الأحناف بعض الخطط الشرعية سواء عن اقتناع أو مجاملة للخلفاء العباسيين (حفيظ كعوان، 2009/2008، ص 130)، إذ تبناه رغم أن سياستهم تقوم على تبني كل المذاهب الفكرية وتشجيعها (عبد العزيز المجذوب، 1975، ص 65)، وقد ظهر خلاف بين فقهاء المالكية والأحناف، وبينهم وبين بقية المذاهب الأخرى في عصر الأغالبة. وتعود أسباب الخلاف إلى قوة المالكية وانتشارها، ومع ذلك فإن أمراء الأغالبة اعتمدوا في الأحكام والأقضية والفتاوى على فقهاء أحناف في الغالب، وهذا ما دفع بفقهاء المالكية إلى التصدي لهم بالنقد والتجريح (صاحي بوعلام، 2009/2008، ص 111). وقد يكون مرد هذا الصراع بين الأحناف والمالكية كون الأحناف و من ورائهم الحكام، كانوا يريدون فرض مذهبهم على الرعية بشتى الطرق، إلا أن المالكية كانوا لهم بالمرصاد وأفضلوا محاولاتهم، بالرغم من كل ما تعرض له فقهاء المالكية من مضايقات (صاحي بوعلام، 2009/ 2008، ص 112).

2 عامل الرحلة:

فقد كانت بلاد المغرب قبلة للعديد من أهل المشرق من أصحاب المذاهب والعلماء والرحالة، والتجار، الذين كانوا يمارسون بعض الأنشطة، كالتجارة والتعليم والفتيا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت مدن بلاد المشرق مثل: مكة، المدينة، الكوفة والبصرة... إلخ مقصد بعض المغاربة من أجل طلب العلم وأداء فريضة الحج، وهذا ما كان له دور فعال في انتشار المذهب الحنفي بإفريقية (حفيظ كعوان. 2009/2008، ص 131)، وهناك بعض الملاحظات المهمة عن مقاصد الرحلات العلمية للمغاربة نحو المشرق نورد منها:

__ تميزها بالكثرة، فطوال النصف الثاني من القرن الثاني وحتى الثالث الهجري كثرت رحلات الفقهاء المغاربة إلى المشرق خاصة إلى الحجاز والعراق ومصر، وذلك بغية الاستزادة واستكمال ما نقص بلاد المغرب الإسلامي من علوم ومعارف في شتى المجالات.

__ استغلال موسم الحج لتلقي العلوم من فقهاء الحجاز وغيرهم ممن تواجد بها، واعتباره فرصة للقاء فقهاء الكوفة والتزود من معارفهم وعلومهم، دون الحاجة لمشقة السفر للعراق.

__ الاقتداء بالتجربة المشرقية في تأسيس قاعدة مذهبية بالمغرب الإسلامي عن طريق عامل الرحلة، وما تحمله من خبرات يمكن الاستفادة منها لخلق نشاط مذهبي مغاربي مميز، وهو ما تحقق لهم فيما بعد.

__ تناقص تلك الرحلات العلمية وقتلتها خلال القرن الرابع الهجري، وذلك بعد ترسخ جل الدراسات بالمغرب الإسلامي وخاصة الشرعية منها (يوسف بن أحمد حوالة، ج: 01، 2000م، ص 123)، هذا من جهة ومن جهة أخرى الظروف السياسية والمذهبية المتذبذبة التي عرفتها بلاد المغرب الإسلامي حالت دون ذلك.

3 البعثات الرسمية:

فقد كان أمراء بني الأغلب يرسلون كل سنة مرة أو مرتين بعثة إلى بغداد لتجديد ولائهم للخلافة العباسية، وكانت هذه البعثة تُكَلَّفُ إلى جانب ذلك بشراء نفائس الكتب وجلب علماء اختصاصين في مختلف العلوم من بغداد ومصر، وكان بعض هؤلاء على المذهب الحنفي ("إسماعيل سامعي، 2006م، ص 61، 64) وهو ما يُجسد أحد أشكال الدعم، الذي حظي به المذهب الحنفي في كنف السلطة الأغلبية التي ساهمت في انتشاره.

هذه الأسباب وأخرى ساهمت في نشر المذهب الحنفي بالمغرب الإسلامي، لكن رجاله وفقهاؤه على وجه التحديد هم من مكّن لتتسيخه، حتى بعد ما زالت الدولة الأغلبية وفقد المذهب سنده السياسي من سلطة ترعاه، وتضاءل تواجد هذا المذهب بعد زوال دولة الأغلبية وحلول الدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي، نتيجة ما مورس من ضغوط على أتباع هذا المذهب وأعيانه، خاصة الفقهاء منهم، لكنهم حافظوا على وجوده بكل ما أمكنهم من وسائل، رغم فشلها في ذلك نتيجة تغليب السلطة السياسية القائمة آنذاك لمذاهب على حساب الأخرى.

4 أشهر فقهاء الحنفية ودورهم في عهد الدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي:

كان لفقهاء الحنفية-الكوفيين أو العراقيين صولة في الحياة العلمية بالمغرب الإسلامي ودور مؤثر خلال الحكم الفاطمي له، فقد استعان بهم هؤلاء في تولي مناصب القضاء في دولتهم نكاية في المالكية، غير أن النشاطات العلمية لهم وخاصة الفقهية أو السياسية لا نعرف للأسف شيئاً عنها، ولعل أقصى ما يمكن أن نعرفه عن فقهاء الحنفية-وقد أغفل مؤرخو التراجم عمداً ذكرهم- هو عدة أسماء ما كان يمكن أن نعرفها لو لا أن ذكرها هؤلاء المؤرخين عرضاً، في حديثهم عن المضايقات التي واجهها بعض المالكية من الفاطميين وأتباعهم (يوسف بن أحمد حوالة، ج 1: 2000 م، ص 357)

وعلى أية حال فقد عُرفَ عدد من أولئك الفقهاء الأحناف نذكر منهم: محمد بن الكلاعي (كان معاصراً لعبيد الله المهدي)، وقد أَلَّفَ كتاباً يرد فيه على من لا يقول بخلق القرآن، وهو من أهل المناظرة والجدل (الحشني، 1993، ص 76)، وكان له موقف ضد بعض علماء المالكية، وسعى بهم عند عبيد الله المهدي، الذي قضى عليهم، ومنهم أيضاً محمد بن سرين (كان معاصراً كذلك لعبيد الله)، وجعفر بن أحمد بن وهب (الحشني، 1993 م، ص 79) ومنهم كذلك أبو إسحاق ابن المنهال (تقي الدين المقرئ، 1987 م، ص 282، 283) وقد تولى القضاء في عهدهم، وأحمد بن بجر (الحشني، 1993 م، ص 79)، ومحمد بن عمران النفطي الحنفي، والقاضي المروذي الذي تذكر المصادر والمراجع أنه شيعي غير أن هناك من يَضمُّه إلى قائمة الفقهاء الأحناف- وغيرهم

5 انحصار المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي:

يُجمع المؤرخون أن السبب المباشر والرئيسي لانحصار هذا المذهب ببلاد المغرب الإسلامي، يرجع إلى زمن الدولة الزييرية وتحديدا إلى عهد المعز بن باديس (405-451هـ) - وإن كان هذا خارج الإطار الزمني لمقالنا- إلا أننا سنشير إليه باختصار، مستدلين بما قاله أحمد تيمور باشا في هذا الصدد: "وكان الغالب على إفريقية السنن والآثار، إلى أن قدم عبد الله بن فروخ أبو محمد الفاسي بمذهب أبي حنيفة، ثم غلب عليها لما وُلِّي قضاءها أسد بن الفرات بن سنان، ثم بقي غالبا عليها حتى حمل المعز بن باديس أهلها على مذهب مالك، وهو الغالب إلى اليوم على أهلها إلا قليل منهم، يقلدون المذهب الحنفي" (أحمد تيمور باشا، 1990م، ص: 53، 54)، ولعلنا نضيف- انطلاقا مما سبق- ، أن ذلك التنافس المذهبي ببلاد المغرب خاصة في زمن الدولة الفاطمية وتصدي المالكية للمد الشيعي الإسماعيلي، قد أفضى إلى انحياز ساكنة المغرب الإسلامي للمذهب المالكي وتبنيه، وبالتالي تغلب هذا الأخير في الوجود على كل المذاهب السنية وعلى رأسها المذهب الحنفي، ثم المذهب الشيعي الإسماعيلي، وحتى مذاهب الخوارج مثل الإباضية والصفيرية.

خاتمة:

مما سبق ذكره عن المذهب الحنفي وانتشاره وكذا فقهاؤه ودورهم بالمغرب الإسلامي، يتضح لنا أن رجال المذهب الحنفي وإن غابت دعواتهم السياسية بزوال الدولة الأغلبية، إلا أن جهودهم الحثيثة في سبيل الحفاظ على مذهبهم رغم الظروف المعادية ظلت قائمة، رغم ما أوردته بعض المؤلفات التاريخية من أسماء لبعض من تحوّل منهم إلى المذهب الشيعي، ممن كانت طموحاتهم تبلغ سحاب المناصب، فلم يشغلهم الذود عن مذهبهم، وقد ذكرنا بعضهم، لكننا نميل إلى الاعتقاد أن هناك غيرهم ممن دافع عن مذهبه وأهملته المؤلفات التاريخية سواء السنية المالكية- بسبب ما كان من توتر بين رجال المذهبين-أو من المؤلفات الشيعية-أيضا بسبب العداوة المتجذرة بين الطرفين للانتماء السياسي الذي كان للدولة العباسية من طرف الأحناف ناهيك عن الاختلاف المذهبي- هذه العوامل وأخرى أحجمت عنا فقهاء الحنفية بالمغرب الإسلامي في عهد الدولة الفاطمية، وكذا دورهم في الذود عن مذهبهم اتجاه مخالفيهم من السنة المالكية خاصة، ومن الشيعة الفاطميين سلطة وفقهاء، لكن المتفق عليه بين جميع المؤلفات التاريخية هو بروز فقهاء المذهب الحنفي بالمغرب الإسلامي بداية من حوالي منتصف القرن الثاني إلى أواخر القرن الثالث الهجري

بدور فعال في الحياة العلمية والمذهبية وذلك في ظل الدولة الأغلبية ورعاية الخلافة العباسية، صحيح أن هذا الدور قد تضاءل مع دخول الفاطميين إلى المنطقة وزوال دولة الأغلبية، لكننا لا نجزم بانعدامه، وأهم دليل على ذلك هو تلك الأسماء الفقهية التي ترسخت في تاريخ المنطقة، والتي تداولتها الكتب التاريخية إلى يوم الناس هذا، وإن لم تخصصها عن غيرها إلا أنها ذكرتها حتى ولو في سياق الحديث عن فقهاء باقي المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع:

أ_ المصادر:

- 1/ الخشني (أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد ت361هـ/971م)، طبقات علماء إفريقية، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، ط: 01، 1993م.
- 2/ الدباغ (أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن علي الأنصاري الأسدي ت699هـ/1300م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج: 01، أكمله وعلّق عليه: أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، ج: 02، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور وآخرون، مطبعة السنة المحمدية- مكتبة الخانجي، مصر، ط: 02، 1968م.
- 3/ الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ط: 01، 1994م.
- 4/ عياض (أبو الفضل بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي ت544هـ/1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تعليق وتقديم: محمد تاويت الطنجي، ج: 01، د د ن، الرباط- المغرب الأقصى، د ط.
- 5/ ابن فرحون المالكي (القاضي إبراهيم بن نور الدين ت799هـ/1397م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 01، 1996م.

مجلة أنثروبولوجية (الأوبان) المجلد 19 العدد 01/05 2023

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

- 2/ صاحبي بوعلام، الحياة العلمية بإفريقية في عصر الدولة الأغلبية (184-296هـ/800-909م) رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر 01)، كلية العلوم الانسانية الإنسانية والاجتماعية ببوزريعة، قسم التاريخ، السنة الجامعية: 2008-2009م.
- 3/ كعوان حفيط، أثر فقهاء المالكية الاجتماعي والثقافي بإفريقية (من القرن 2هـ -5هـ/8-11م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، 2008-2009م.